مقال

فلسفة الشهادة الحسينية

د. علي أبو الخير

جاء استشهاد الإمام الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء، امتدادًا لخط الإمامة، فالإمام الحسين عليه السلام كان يدافع عن الوجود الإسلامي ذاته، كان عليه السلام يريد العودة إلى خط النبي وخط أمير المؤمنين، أن يسير بسيرة جده وأبيه، أي كان خروجه دفاعًا عن قيم الإسلام التي كادت تضيع، وأن دماءه المراقة على أرض كربلاء جعلت المسلمين ينظرون فيجدون أن الخلافة جاءت بالدم والغلبة والقهر، فكسر الإمام الحسين عليه السلام القداسة المزعومة لمنصب الخلافة، ولولا القداسة الوهمية لما وصل يزيد بن معاوية لمنصب الخلافة أبدًا، فالمأساوية المروعة لواقعة كربلاء عنصر أساسي في تحقيق مصلحة الإسلام العليا. فقد كان للصورة التي تميّزت بها واقعة "الطف" الدامية في كل وقائعها ومفرداتها، دور مرسوم وأثر بليغ، شاءه الله سبحانه لتتحقق للإمام الحسين عليه السلام، أهدافه الإلهية من خلال نهضته الكبرى، فقد كان الإمام الحسين عليه السلام يطلب بيعة شرعية رغم إمامته المعصومة، يطلب بيعة أكثرية وليست بيعة إجماع تحت قهر السيوف، تمامًا مثلما طلب أمير المؤمنين علي عليه السلام.

إن المتصفّح لكتب التاريخ التي تسرد تفاصيل واقعة الطف الأليمة سيهتز ضميره ويعتريه الحزن والألم الشديد، بل تجري دمعته مع كل مفردة من مفردات الواقعة المأساوية، منذ حركة الإمام الحسين عليه السلام بأهل بيته وأصحابه من مكّة المكرمة، حتى استشهاده على أرض كربلاء المقدسة، وسبي نسائه وأطفاله فيما بعد، وفي الوقت نفسه يستعر غضبًا وغيظًا على الطاغيتين "يزيد وابن زياد" وعمّالهما من قتلة الإمام الحسين عليه السلام، لشدة قسوتهم وظلمهم، الذي لا حدّ له في طريقة مواجهة الإمام عليه السلام، وقتله وقتل أهل بيته وأصحابه وسبي نساء عترة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأطفالهم. وكل هذا جعل المسلمين، ينظرون للإمام الحسين عليه السلام نظرة تقديس، ربما كانت نظرة روحية، ولكنها في النهاية نظرة إيمانية، فلقد فعلت هذه المأساة فعلها في تأجيج عواطف المسلمين، خصوصًا أهل الكوفة وغيرها في حواضر العراق والحجاز، وخلقت الأرضية الواسعة لأيّة مبادرة تعبوية لمواجهة الخلافة الأموية، وكسر هيبتها، وفضح تسترّها بستار الخلافة الإسلامية، ولهذا نجد أن مرحلة المواجهة والجهاد العنيد لهذا الخط المنحرف، قد بدأت منذ أن بدأت النهضة الحسينية الكبرى، واشتدت بعد استشهاده عليه السلام، وكلها تنادي بشعار الرضا من آل محمد، وهو شعار الإمام الحسين عليه السلام الشهير، الذي أطلقه في نهضته حيث قال: "رضا الله رضانا أهل البيت". وهو الشعار الدائم لأئمة أهل البيت عليهم السلام، الرضا الإلهي لخطهم السماوي، هذا بالإضافة للنداء الحسيني الشهير "الموت بعزة خير من الحياة بذلة"، وهو النداء الثوري المستمر حتى اليوم.

كان دور الإمام الحسين عليه السلام حماية الإسلام من العبث السلطاني، فقد قال: "من لحق بنا استُشهد ومن تخلّف لم يدرك الفتح"، فالفتح الذي رآه سيد الشهداء هو حماية الدين من الانحراف، لأنه لم يخرج أشرًا أو بطرًا أو طالب ملك، ومن هذا المنظور كانت فلسفة الشهادة.

ولم يقف الأثر التعبوي للنهضة الحسينية عند حدٍّ مقطعي من مسيرة الأمّة، بل تواصل بنمو نوعي وكمّي مطّرد عبر العصور، حتى إننا نستطيع القول: إن من أبرز الأدلّة الواقعية على الأثر الدائم لهذه النهضة الخالدة في أعماق المسلمين، وتحقيقها للهدف الشامل في تقويم المصلحة الإسلامية العليا على مستوى الرسالة والأمّة جمعاء، هو هذا الإجماع المطلق في جميع العصور على تأييدها والتفاعل مع معطياتها، والإدانة المطلقة ليزيد بن معاوية موقفًا ومنهجًا، فهذه كتب الحديث والتاريخ والسِيَر لكل المذاهب والفِرَق الإسلامية تجمع على ذلك، وهذه كتب المحدّثين من إسلاميّين وغير إسلاميّين، ممن تناول قيام الإمام الحسين عليه السلام، ونهضته بالدرس والتحليل، تُجمع على ذلك أيضًا.

لم تقتصر قضية الإمام الحسين عليه السلام على المسلمين فقط، بل وصلت إلى كل العقول النيرة التي رأت في ثورة الإمام الحسين عليه السلام ومبادئها قدوة تستحق الإجلال على مدى العصور، فالرسالة المحمدية ليست موجهة إلى المسلمين دون غيرهم، وكذلك القضية التي حملها الإمام الحسين بن علي عليه السلام، فالظلم قد يوجد في كل بقعة من الأرض، والمتاجرة بحياة البشر قد يقوم بها أي إنسان بغض النظر عن دينه وثقافته، وليس أجمل من شخص عاش بعيدًا عن بيئة الإسلام وقرأ عن الحسين ليرى نفسه ذائبًا في سيرته.

ثورة الإمام الحسين في الفكر الإنساني

جاء على لسان الزعيم الهندي المعروف المهاتما غاندي قوله: "لقد طالعت بدقة حياة الإمام الحسين، شهيد الإسلام الكبير، ودققت النظر في صفحات كربلاء واتضح لي أن الهند إذا أرادت إحراز النصر، فلا بدّ لها من اقتفاء سيرة الحسين". كما قال غاندي: "تعلمت من الحسين كيف أكون مظلومًا فانتصر".

والكاتب الاسكتلندي "توماس كارلايل" تعلم من الإمام الحسين كيفية الإيمان بالله تعالى حين قال: "أسمى درس نتعلمه من مأساة كربلاء هو أن الحسين وأنصاره كان لهم إيمان راسخ بالله... والذي أثار دهشتي هو انتصار الحسين رغم قلة الفئة التي كانت معه". بينما يعبّر المستشرق الإنكليزي "إدوارد براون" عن تأثره العميق بنبل قضية الإمام الحسين وطهارتها فيقول: "هل ثمة قلب لا يغشاه الحزن والألم حين يسمع حديثًا عن كربلاء؟ حتى غير المسلمين لا يسعهم إنكار طهارة الروح التي وقعت هذه المعركة في ظلها".

وتطلق المؤرخة الإنكليزية "فريا ستارك" العنان لمشاعرها عندما قرأت عن الحسين حتى تقول: "إن مأساة الحسين تتغلغل في كل شيء حتى تصل إلى الأسس، وهي من القصص القليلة التي لا أستطيع قراءتها دون أن أبكي".

وقال الشاعر الألماني "غوته": "إن مأساة الحسين هي مأساة للضمير الإنساني كله... فالحسين جسد الضمير بدفاعه عن القيم الإنسانية الرفيعة".

أما الكاتب والأديب الأيرلندي "جورج برنارد شو" فقد عبّر عن إجلاله لشخص الإمام الحسين بالقول: "ما من رجل متنور، إلا وعليه الوقوف وقفة إجلال واحترام لذلك الزعيم الفذ حفيد الإسلام، الذي وقف تلك الوقفة الشامخة أمام حفنة من الأقزام الذين روعوا واضطهدوا أبناء شعوبهم".

وكما قال الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه "أبو الشهداء الحسين بن علي": "كان الصراع بين الأريحية والمنفعة"، أو بمفهومنا المعاصر الثورة والسلطة.

لقد دافع سيد الشهداء عن الرسالة وعن خط الإمامة، فقد كان عليه السلام يمكنه التريث والانتظار، وعدم الثورة، ولكنه لم يفعل لأن إمامته المعصومة تمنعه من ذلك، وثورته صبّت في النهاية لكشف الطواغيت الذين يحكمون باسم الإسلام.

وتوجد قضايا كثيرة فقهية وغير فقهية كادت تندثر لولا ثورته، مثل الطلاق بغير شهود، وميراث الرجال دون النساء، والمساواة في النكاح، وغيرها من قضايا، وهي رغم أهميتها، ولكنها دون الثورة من أجل العدل، من هنا نجد أن استشهاد الإمام الحسين عليه السلام حمى دور الإمام من التشويه السلطاني لها، ومعظم الثورات في العالم الإسلامي أخذت بعض رموزها من ثورة عاشوراء. ولقد انتشر النسل النبوي في كل البقاع وأسس دولًا كبيرة وقوية في العالم الإسلامي، مثل إمبراطورية "مالي" في الغرب الأفريقي، وفي جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، وفي باكستان وبنغلاديش وماليزيا، وحتى في الفلبين، فضلًا عن الحركات التحررية التي انتشرت في العالم الإسلامي ضد الاستعمار الأوروبي.

وفي دراسة سابقة لنا، وجدنا أن ٧٠٪ من مسلمي اليوم دخلوا الإسلام من خلال التجار المسلمين ومن أهل التصوف، الذين رحلوا في الآفاق باعوا تجارتهم، وكسبوا شعوبًا كثيرة للدين الإسلامي، وتلك حجة كبرى على الذين يزوّرون التاريخ ويزعمون أن الفتوحات الإسلامية الأموية هي التي نشرت الإسلام.

وما يحدث اليوم من وجود الحركات التكفيرية التي اجتاحت العالم بأسره، هو بسبب المال والفكر التكفيري الوهابي الأموي، الذي انتشر كالنار في الهشيم طوال ثلاثة عقود، وهذه الحركات التكفيرية التي ننسبها إلى الخط الأموي القديم، تُكفّر وتقتل الشيعة في أي مكان، وشوّهت الدين الإسلامي، ولا تجد من يصد إرهابها، كما يحاول الأزهر الشريف في مصر والحوزات الدينية في العالم الشيعي بأسره، ندعو الله أن تتحرر حركات التحرير من التكفير والإرهاب.

المصدر: المعارف الحكمية

قراءة في كتاب

ولاية الفقيه، جدلية العلاقة بين الدين والسياسة

تشكل الكتابة في الفكر السياسي في الإسلام، والنظريات السياسية المتعلقة بطبيعة الحكم وإدارة المجتمع والبنى المعرفية المشكّلة للفضاء والحياة السياسية للمجتمع الاسلامي، واحدة من القضايا المعرفية والفكرية المعقدة والدقيقة جداً.

إن هذا التعقيد ناشئ من أمرين:

الأمر الأول، طبيعة الواقعة السياسية المعقدة على مستوى العالم والتجارب الانسانية التاريخانية أو المرتبطة بخط الوحي، وهذا ما تظهره البحوث الانثروبولوجية المعمّقة التي قام بها جورج بالانديه (خصوصا في كتابه الانثروبولوجيا السياسية،) في حفره تحت جذور الواقعة السياسية عبر التاريخ، ليظهر جانباً من شبكة العلاقات المكثّفة التي تشتغل في ما وراء الفعل السياسي، كالدين، والقرابة، وطقوس العبور، والعلاقات الاقتصادية، واللغة والفن، فضلاً عن الخلفية الثقافية الكامنة وراء كل فعل سياسي.

والأمر الثاني، وهو متعلق بخصوصية التاريخ الاسلامي، يكتنف اختلافات عقدية وفقهية ومنظومية كبيرة بين المذاهب الدينية التي تنتمي إليه، وتختلف في فهمها لتاريخ الإسلام، والسلوك التقعيدي المؤسس للنبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم لكافة أركان الدين ومدى حكومتهِ على المجتمع الإنساني وطبيعة هذه الحكومة.

اتجاهات في السلوك السياسي في الإسلام

لذلك، نجدُ في تاريخ الفقه والفكر السياسي في الاسلام، مذاهب شتى تنبئ في اختلافها وتنوعها عن حيرةِ العقل المسلم في تفسير ما يريده الإسلام من أتباعه في ما يخص سلوكهم السياسي.

بينَ اتجاهٍ لا سلطوي -قديمٍ/أعيدَ إحياؤه في كل حينٍ، حتى يومنا هذا- يرفضُ كونَ الدين الإسلامي له امتداد في الحكم السياسي، وهو يقتصر في تعاطيه مع الإنسان على البعد القيمي والتنظيمي لشأنه الفردي، فيما يترك قضية الحكم مفتوحة على احتمالات شتى، باعتبارِ أنّ السيادة الأخيرة ستكون للقيم والفضائل، فلم يتحمّل الدين مغبة الحكم؟ وهذا ما شهدناه في تيارات متنوعة من الخوارج، إلى المتصوفة، ثم اتجاهاتٍ حداثوية مفرطة في المرحلة المعاصرة تفكك بين الدين والسياسة.

وبين اتجاهٍ سلطوي، يعتقد بضرورة تولّي الدين الاسلامي الشأن السياسي للمجتمع، لاعتبارات شتى منها سلوك وسيرة النبي الأعظم في تحمّله القيادة السياسية للمجتمع المسلم، وصدور سلوكيات سياسية تنظيمية واضحة منه باتجاه داخل المجتمع الاسلامي حينها في فض النزاعات وفرض الضرائب وقودِ الجناة وتحسين البنية المادية للمجتمع والتصرف في الخراج وإعداد الجيش، ومنها السلوك السياسي الدبلماسي في العلاقة مع الآخر خارج المجتمع الإسلامي، الكافر والمشرك والكتابي، العربي وغيره. وهذا الاتجاه يحتوي بين جدرانه تيارات مختلفة ومتنوعة جداً على امتداد التاريخ الاسلامي، كما يذكر شيئا منها إبراهيم بيضون في كتابه "الاتجاهات السياسية في الإسلام الأول"، من حركة الخلفاء الثلاثة بعد وفاة النبي الاعظم، والحركة السياسية الفعالة للإمام علي عليه السلام الذي وضع أسساً فارقة لمدرسته السياسية عما سبقه ولحقه من الاتجاهات السياسية، إلى التيار الأموي والعباسي وبقية الدويلات والحركات والتيارات السلطوية التي نبتت في هيكل الأمة الإسلامية، واكتنفها على مدار التاريخ شيء كثير من الافراط والتفريط في الاقتراب من النصوص المؤسسة للدين الإسلامي، وتأويلات مشوّهة لها، فضلاً عن السلوك السياسي المتضارب بين اتجاه وآخر.

طرحُ ولاية الفقه

وفي هذا السياق، نجد أن طرح نظرية ولاية الفقيه، بعد مرور قرون متطاولة من الاتحاد العضوي بالواقعة السياسية عند الإمام علي وأبنائه الإمام الحسن والحسين عليهم السلام وابنه محمد بن الحنفية، وعدد من أحفاده كزيد بن علي ويحيى بن زيد، وافتراق حذر من قبل بقية أئمة أهل البيت عليهم السلام، في تعايش على حدّ الموت مع السلطة السياسية والزمنية في كل حينٍ، ثم افتراق الفقهاء المؤسسين لمذهب التشيع بعد غيبة الامام المهدي في مرحلتي الغياب الصغرى والكبرى، في اجتهادهم حول ما ينبغي فعله؟ التقية المتمادية وهجران الشأن السياسي وتركه في يد من يأتي من الحكام بانتظار عودة الإمام المهدي، في تناظر كبير مع المذاهب اللاسلطوية التي حوّلت التدين من واقعة مجتمعية إلى سلوك فردي وشبه فردي أثّر كثيرا في بنية الفقه الإسلامي والنظام الأخلاقي والقيمي على مدى التاريخ. أو الاقتراب من السلطة والسياسية متى سمح الظرف، كما فعل بعض فقهاء بني بويه والدولة الحمدانية والفاطمية والصفوية؟ أو التقدم خطوة أكبر من ذلك، والإمساك بالحكم السياسي والتنظير له على أنه واحدة من الوقائع والتمظهرات الأساسي للدين الإسلامي، تماماً كالذي نظّر له ودعا إليه الإمام الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية حيث قام بالاستدلال، بأكثر من دليل عقلي واجتهادي، على بداهة كون السياسة شأنا دينياً متأصلا في الحياة الدينية للإنسان، وأنّ علمنتها يعني التخلي عن جزء وافر من الدين، فضلاً عن وفور الأدلة الروائية والتاريخية على أن السلوك السياسي للرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة عليهم السلام يؤسس لمشروعية سلوك أتباعهم ذات المسلك السياسي، وتوفير الحجية له.

بين يدي الكتاب

يشكّل البحث في ولاية الفقيه، النظرية السياسية المستجدة على الساحة الفكرية والسياسية العملانية، أمراً ضرورياً ومطلباً بحثيا وعلمياً دائماً. إذ أن هذه النظرية لم تبقَ في رفوف المكتبات، وبين يدي الباحثين فقط، بل كان لها أن تبصر النور في أكثر محطات التاريخ تعقيداً وحيويةً وتأثيراً في المستقبل، أي إنشاء الجمهورية الاسلامية بعد قيام الثورة الاسلامية في ايران سنة ١٩٧٩ على يدي الإمام الخميني قدس سره. إذ حرّكت هذه النظرية عقول الباحثين داخل مدرسة أتباع أهل البيت عليهم السلام، ووجود تيار فقهي تقليدي ينحاز إلى نوع من التقية السياسية اللاسلطوية، في قبال التيار السلطوي. هذا الحراك الفكري والاجتهادي المستجدّ، في ظلّ المزيد من العولمة السياسية وتشكّل المنظومة السياسية العالمية وفق بنىً أيديولوجية وفلسفية وقيمية أكثر حدة ووضوحا وصرامةً، ومزيد من الصراع على الموارد الطبيعية والبشرية في عالمٍ آخذٍ في التهالك أكثر فأكثر في هوةِ النزاعات الدولية، يستدعي تحرّك الباحثين في الشأن السياسي والنظريات السياسية من أجل توسيع نطاق مشروعية هذا الطرح، والدعوة إليه، وتوسيع تطبيقاته المتنوعة في الحياة الإنسانية.

يجيء كتاب "ولاية الفقيه، جدلية العلاقة بين الدين والسياسة" للباحث الدكتور عبد الله قصير، في نوعٍ من التفكّر والتأمل في نظرية ولاية الفقيه، بادئاً من جذورها العقدية من باب "الولاية" كمبدأ إيماني مؤسس لبقية الظواهر والمبادئ داخل المعتقد الديني الإسلامي. ثم معرّجاً على مجموعة من المواصفات التي تشكّل أبعاد الولاية العقائدية والسياسية، وفلسفتها، ومواصفات ولي الفقيه ودوره. ومن جهة أخرى، يشرّح الكاتب بشكل موجز ومتناسق المراحل التاريخية التي يتصوّرها الكاتب عن مناشئ فكرة الولاية من النزاع على الخلافة بعد الرسول في أزمة السقيفة المؤسسة لمدارس سياسية اجتهادية متباينة، بين مرتكزات الالتزام بالنص والاجتهاد في إطاره، والاجتهاد مقابل النص. لربّما، كانَ احتياط فقهاء الشيعة المتقدمين في زمن الغيبتين، ناشئا من الخوف من كون الاجتهاد في شأن الولاية السياسية كمنصب سياسي للفقيه يشكّل انزياحاً ما عن النص واجتهاداً في قباله -وهو الأمر الذي أسّس لعدم الوقوع فيه كلّ الأئمة عليهم- ، ولذلك وجدوا الوقوف عند التقيةِ كسلوكٍ سياسيٍّ منصوصٍ عليهِ في الروايات، أحوط للفرد ولجماعة الشيعة من الالتزام بتجييرٍ اجتهاديٍّ الصلاحيات السياسية والقيادية المختصة بالامام للفقيه.

يوضح المسار التاريخي لتطور مسار الولاية في الاسلام، وهو في الحقيقة اصطلاحٌ جيد جداً من الباحث وفي موقعه في توصيف التبدلات البنيوية للعقل الاجتهادي الشيعي فيما يتعلق بالشأن السياسي للجماعة، كيف ظهرت مبررات طرح ولاية الفقيه من قبل الإمام الخميني قدس سره خصوصا بعد ثورة المشروطة والمستبدة التي تبدّت كنزاعٍ داخلَ العقل الشيعي قبل أن تكون مظهراً سياسياً بسيطاً لخلافٍ سياسي بين جماعة الشيعة.

ثم يقوم الباحث، بتقديم محاولة في التفكيك وإعادة الربط بين ما هو ديني، وما هو سياسي، في علاقة المؤسسة الدينية، بالسلطة، والفتوى الشرعية والحكم السياسي باعتباره نوعَ تطبيق لحكم شرعي أو مجموعة من الأحكام الشرعي التكليفية أو التدبيرية للمجتمع المسلك، كي يخلص في نهاية البحث إلى القضية التي شكّلتْ خاتمة طبيعية ومتوقّعة للمسار الثوري للإمام الخميني في مسار تطبيقه لولاية الفقيه على المجتمع، وهي قضية زمكنة النص الديني، وإحداث الموافقة بين المتغير والثابت في النص، وذلك نتيجة شائبة مزمنة من الجمود في الفقه الشيعي لازمته طوال قرون لانعزاله عن الحكم السياسي، واكتفائه بالأحكام الفردية والحسبية الضيقة فقط. هذه القضية الهامة، ستكون مدار نقاش وبحث طويل داخل أروقة الحوزات والمراكز البحثية واهتمامات الباحثين في فضاء نظرية ولاية الفقيه (أو ربما كذلك مخالفوها من الاتجاه التقليدي)، في محاولة البحث الجاد عن تطوير لأدلتها وبراهينها، وكذلك توسعة تطبيقاتها في منظومة العلاقات الدولية، والحقوقية، والاقتصادية، والقيمية، وغير ذلك حيثما ينبغي لولي الفقيه أن يبرزَ "سلطته" و"تدخّله" ويشرعن له حضوره كممثل عن الدين في تطبيقه له.

هذا الكتاب في فصوله الثلاثة والخاتمة، للباحث الدكتور عبد الله قصير، محاولة بحثية موجّهة للباحثين الشباب، والشباب الجامعي، والمهتمين بالتعرف على فضاء نظرية ولاية الفقيه، صدر حديثاً في نهاية عام ٢٠٢٢ عن دار المعارف الحكمية/بيروت.

المصدر: مركز الأبحاث والدراسات التربوية